

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

شركة عُمان للاستثمارات والتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة") هي شركة مساهمة عمانية عامة مسجلة في سلطنة عُمان (تعرف سابقاً بشركة عُمان للاستثمارات والتمويل المحدودة ش.م.ع.ع). إن العنوان المسجل للشركة هو ص ب 2476، روي، الرمز البريدي 112، مسقط، سلطنة عُمان.

تتمثل الإتفاقيات والأنشطة الرئيسية للشركة في ما يلي:

- قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيلها وخدمة المشتركين وتحصيل الديون (لمشتركي القطاع الخاص) فيما يتعلق برسوم إستهلاك المياه في محافظة مسقط بموجب الإتفاقية المبرمة مع وزارة الإسكان والكهرباء والمياه لمدة 5 سنوات من 1 أكتوبر 2006 إلى 30 سبتمبر 2011.
- قراءة العدادات وإصدار الفواتير وتحصيلها وخدمة المشتركين وتحصيل الديون (لمشتركي القطاع الخاص) فيما يتعلق برسوم الصرف الصحي في محافظة مسقط بموجب الإتفاقية المبرمة مع الشركة العمانية لخدمات الصرف الصحي ش.م.ع.ع لمدة 5 سنوات من 1 أكتوبر 2006 إلى 30 سبتمبر 2011.
- طباعة الفواتير وتسليمها وتحصيلها وخدمة العملاء وتحصيل الديون (لمشتركي القطاع الخاص) فيما يتعلق بخدمات شبكة مقاسم الهاتف الثابت والهاتف النقال والإنترنت بموجب الإتفاقية المبرمة مع الشركة العمانية للإتصالات ش.م.ع.ع ("عمانتل") لمدة 3 سنوات من 1 يوليو 2007 إلى 31 يونيو 2010. تم تمديد الإتفاقية لفترة 6 أشهر حتى 31 ديسمبر 2010. وبعد ذلك قامت الشركة العمانية للإتصالات (عمانتل) بإرسال خطاب للشركة بإسناد العقد الجديد لفترة لاتقل عن ثلاثة سنوات تبدأ في الأول من شهر يناير 2011.
- قراءات العدادات وإصدار الفواتير وتحصيلها وخدمة المشتركين فيما يتعلق برسوم إستهلاك الكهرباء في محافظة مسقط بموجب الإتفاقية المبرمة مع شركة مسقط لتوزيع الكهرباء ش.م.ع.ع لمدة 3 سنوات من 1 يناير 2008 إلى 31 يونيو 2010. كما تم تمديد العقد لفترة ثلاثة شهور حتى 31 مارس 2011. وقد بدأت الشركة بأنشطة قطع وإعادة ربط خطوط الكهرباء في مارس 2010.
- شراء وبيع بطاقات الهاتف النقال المدفوعة مسبقاً وبطاقات الهاتف والإنترنت بناء على تعيين الشركة من قبل الشركة العمانية للإتصالات المتنقلة ش.م.ع.ع كمتعامل رئيسي إعتباراً من 1 يناير 2008. وقد تم تجديد عقد التعامل اعتباراً من 1 يناير 2010.
- شراء وبيع بطاقات الهاتف النقال المدفوعة مسبقاً لمشغلي إتصالات آخرين مثل رينا وفريدي والنورس كمتعامل رئيسي/فرعي.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

(أ) أسس الإعداد

تعد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لتشمل إعادة تقييم الممتلكات والمعدات وقياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة. متشياً مع السياسة المحاسبية الواردة في الإيضاح 2 (هـ)، وعلى النحو المبين في الإيضاح 4 (ج) حول البيانات المالية، إن الاستثمار العقاري في الوقت الراهن لم يسجل بإسم الشركة ويتم إدراجه بالتكلفة، ناقصاً أية خسائر انخفاض القيمة المعترف بها. البنود المدرجة بالبيانات المالية للشركة تقاس وتعرض بالريال العُماني وهو عملة البيئة الإقتصادية الرئيسية التي تعمل الشركة ضمنها.

(ب) فقرة الالتزام

أعدت البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المنطبقة لقانون الشركات التجارية والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

(ج) التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

السياسات المحاسبية تتماشى مع تلك السياسات المستخدمة في السنة المالية السابقة بإستثناء التالي:
لقد تبنت الشركة معايير التقارير المالية الدولية وتفسيرات لجنة معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة إعتباراً للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2009:

- معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية تاريخ النفاذ 1 يناير 2009
- معيار التقرير المالي الدولي 7 الأدوات المالية: الإفصاحات تاريخ النفاذ 1 يناير 2009
- معيار التقرير المالي الدولي 8 القطاعات التشغيلية تاريخ النفاذ 1 يناير 2009

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية ليست نافذة بعد:

المرحلة الأولى من معيار التقرير المالي الدولي 9

بتاريخ 12 نوفمبر 2009، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر المرحلة الأولى من معيار التقرير المالي الدولي 9 الأدوات المالية، المعيار المحاسبي الذي سوف يحل في نهاية المطاف محل المعيار المحاسبي الدولي 39: الأدوات المالية. الإعتراف والقياس. بينما معيار التقرير المالي الدولي 9 ليس إلزامياً حتى 1 يناير عام 2013، يجوز أن تقوم الشركات بتطبيقه للفترة

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ج) التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تابع)

المنتھية في أو بعد 31 يونيو 2009. إن المعيار عند تطبيقه سوف يكون له تأثير على البيانات المالية للشركة، التي يجري حالياً تقييمها من قبل الإدارة.

تفسير لجنة معايير التقارير المالية الدولية 17 توزيع الأصول غير النقدية على المالكين

إن هذا التفسير نافذ للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2009 مع السماح بالتطبيق المبكر. يقدم التفسير إرشادات حول كيفية محاسبة التوزيعات غير النقدية على المالكين. يوضح التفسير متى إدراج الإلتزام وكيف قياسه والأصول المرتبطة، ومتى إلغاء الإعترا ف بالأصل والإلتزام. لا تتوقع الشركة أن يكون لتفسير لجنة معايير التقارير المالية الدولية 17 تأثير على البيانات المالية. معايير وتفسيرات مجلس معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي تم إصدارها ولكن غير إلزامية، ولم تقم الشركة بتطبيقها، لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة. ملخص للسياسات المحاسبية الهامة التي تم تبنيها بثبات يتم إظهارها فيما يلي:

د) الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، عدا الأرض والمباني، بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر إنخفاض القيمة المحددة، إن وجدت. يتم لاحقاً إعادة تقييم الأرض والمباني بشكل منتظم وكافي لضمان بأن تكون القيمة الدفترية لا تختلف جوهرياً عن تلك القيمة التي ستحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد بيان المركز المالي. يتم إدراج أي زيادة في إعادة التقييم الأرض والمباني في حقوق المساهمين تحت بند احتياطي إعادة تقييم الممتلكات، فيما عدا المقدار الذي يمكن معه إسترجاع الإنخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل الذي تم إدراجه مسبقاً في بيان الدخل، في هذه الحالة يتم إدراج الزيادة في بيان الدخل بالمقدار الذي تم

د) الممتلكات والمعدات (تابع)

به إحتساب الإنخفاض من قبل. يتم في البداية تحميل الإنخفاض الناتج عن إعادة التقييم مباشرة مقابل أي فائض إعادة التقييم ذات الصلة المحتفظ به لنفس الأصل، يتم تحميل الجزء المتبقى كمصروف. يتم سنوياً تحويل من احتياطي إعادة تقييم الممتلكات إلى الأرباح المستبقاة عن الفرق بين الإستهلاك على أساس القيمة الدفترية المعاد تقييمها للأصول والإستهلاك على أساس التكلفة الأصلية. إضافة إلى ذلك، الإستهلاك المتراكم كما في تاريخ إعادة التقييم يتم حذفه مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصول والمبلغ الصافي يتم تعديله إلى قيمة إعادة تقييم الأصل. عند البيع، يتم قيد فائض إعادة التقييم ذات الصلة إلى الأرباح المستبقاة. بما أن الأصل يتم إستخدامه من قبل الشركة، فيتم قيد فائض إعادة التقييم لحساب الأرباح المستبقاة. لا تستهلك الأرض. يتم إحتساب إستهلاك الأصول الأخرى لتتزيل تكلفة / تقييم الموجودات بطريقة القسط الثابت على أساس الخدمة الفعلية المتوقعة كما يلي:

السنوات

20	مباني
6,67	معدات مكاتب
3	أثاث وتركيبات
3	سيارات

يتم مراجعة وتعديل القيم المتبقية للأصول وأعمارها الإنتاجية، إذا اقتضى الأمر، في تاريخ كل بيان مركز مالي. عندما تكون القيمة الدفترية للأصل أكبر من قيمته التقديرية القابلة للاسترداد، فيتم تخفيضه فوراً إلى قيمته القابلة للاسترداد.

الأرباح أو الخسائر من إستبعاد بنود الممتلكات والمعدات أو عدم قابلية إستخدامها يتم تحديدها على أساس الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم إدراجها في بيان الدخل.

هـ) الإستثمار في الممتلكات

الإستثمار في الممتلكات هي ممتلكات تم الإحتفاظ بها لتحقيق إيرادات إيجاريه و/أو لزيادة قيمتها الرأسمالية، ويتم إدراجها مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكاليف المعاملة. تشمل القيمة الدفترية تكاليف إحلال جزء من العقار الإستثماري القائم في تاريخ تكبد التكاليف في حال كان القيد وفقاً لما هو مطلوب مع حذف تكاليف الخدمة اليومية للعقار الإستثماري. بعد القيد الأولي تقيد العقارات الإستثمارية بقيمتها العادلة التي تعكس أحوال السوق بتاريخ بيان المركز المالي.

الأرباح أو الخسائر الناشئة من تغيرات القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية تُدرج ضمن بيان الدخل في الفترة التي نشأت فيها.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

هـ) الاستثمار في الممتلكات (تابع)

الممتلكات في طور الإنشاء والتي يتم الاحتفاظ بها لتحقيق إيرادات إيجارية و/أو لزيادة قيمتها الرأسمالية أو لأغراض لم يتم تحديدها بعد، تدرج بالتكلفة في حال لا يمكن تحديد القيمة العادلة، ناقصاً أية خسائر إنخفاض في القيمة المثبتة. عند إكمال إنشاء العقار الاستثماري، أي فرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ وقيمتة الدفترية السابقة يتم إدراجه في بيان الدخل. يتم حذف قيد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عند سحب العقار الاستثماري بشكل دائم من الاستخدام لعدم توقع أية فائدة اقتصادية من التصرف فيه مستقبلاً. يقيد الفرق ما بين صافي عائدات التصرف والقيمة الدفترية ببيان الدخل بالفترة التي تم فيها حذف القيد.

يتم التحويل إلى الاستثمار في الممتلكات عندما فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام يدل عليه انتهاء إحتلال المالك، وبداية عقد إيجار تشغيلي لطرف آخر أو إنهاء أعمال البناء أو التطوير. يتم التحويل من الاستثمار في الممتلكات عندما، وعندما فقط، يوجد هناك تغير في الاستخدام يدل على بدء إحتلال المالك أو بدء التطوير بهدف إحتلال - مالك أو للبيع. لنقل الملكية من الاستثمار في الممتلكات إلى عقار بحوزة مالكه أو مخزون، التكلفة المفترضة للعقار للمحاسبة لاحقاً هي قيمته العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. في حال العقار الذي بحوزة الشركة كمالك يصبح عقار استثماري، تقوم الشركة بمحاسبة ذلك العقار وفقاً للسياسة الواردة تحت الممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام. لنقل من المخزون إلى الاستثمار في الممتلكات، أي الفرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ وقيمتة الدفترية السابقة يتم إدراجه في بيان الدخل. عندما تقوم الشركة بإكمال بناء أو تطوير الممتلكات الاستثمارية الذاتية، أي فرق بين القيمة العادلة للعقار في ذلك التاريخ وقيمتة الدفترية السابقة يتم إدراجه في بيان الدخل.

و) البضاعة

تم تسعير البضاعة على أساس سعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. تتضمن التكلفة جزء مناسب من المصاريف الثابتة والمتغيرة التي تم تقديرها على أساس المتوسط المرجح. يمثل صافي القيمة المحققة سعر بيع البضاعة المقدّر ناقصاً جميع التكاليف الضرورية لإتمام البيع.

ز) الأدوات المالية

الموجودات المالية الرئيسية هي الاستثمارات والذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى والنقد والأرصدة لدى البنك. المطلوبات المالية الرئيسية هي الذمم الدائنة التجارية والأرصدة الدائنة الأخرى والقروض البنكية التي تسجل مبدئياً بقيمتها العادلة ومن ثم يتم إحتسابها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي للشركة عندما تصبح الشركة طرفاً في علاقة تعاقدية لأداة مالية.

ح) إستثمارات

إستثمارات متاحة للبيع

يتم تسجيل الإستثمارات المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة والتي تتضمن تكاليف المعاملات، ويتم إعادة قياس هذه الإستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة، يتم اعتماد أسعار السوق كأساس لتقدير القيمة العادلة. الأرباح والخسائر غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع والمعاد قياسها بالقيمة العادلة يتم تسجيلها كإيرادات شاملة أخرى في إحتياطي الإستثمارات المتاحة للبيع حتى إلغاء الإستثمار، في ذلك التاريخ يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الإيرادات التشغيلية الأخرى، أو يتقرر بأن تُحَقِّض قيمتها، في ذلك الوقت تدرج الخسائر المتراكمة في بيان الدخل وتحوّل من إحتياطي الإستثمارات المتاحة للبيع. الإستثمارات المتاحة للبيع التي لا يوجد لها سعر مدرج في السوق والتي لا توجد لها طرق بديلة مناسبة لتقدير القيمة العادلة يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً مخصص لإنخفاض القيمة المقدّر، إن وجد.

الإستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية يتم تصنيفها من قبل الإدارة في هذا النوع في الإثبات الأولى عندما يتم إستيفاء المعايير التالية:

- التصنيف يلغي أو يقلل إلى حد كبير عدم الثبات في المعالجة التي خلافاً لذلك سينجم من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الإعتراف بالأرباح أو الخسائر على أسس مختلفة؛ أو
- الموجودات والمطلوبات هي جزء من مجموعة الموجودات المالية، المطلوبات المالية أو كليهما التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإدارة مخاطر موفقة أو إستراتيجية إستثمار.

يتم إدراج الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي بقيمتها العادلة. تدرج التغييرات في القيمة العادلة، إيرادات توزيعات الأرباح والفوائد المحققة في بيان الدخل.

ط) ذمم مدينة تجارية ومدينون آخرون

تدرج الذمم المدينة التجارية والمدينون الآخرون بمبلغ الفاتورة الأصلية بعد خصم مخصص لقاء المبالغ المقدّر عدم تحصيلها. يتم تقدير للحسابات المشكوك بها عندما يكون تحصيل المبالغ بالكامل غير محتمل. تشطب الديون المعدومة عند تكبدها.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) الودائع لأجل

تدرج الودائع لأجل في بيان المركز المالي بمبالغها الأصلية.

(ك) النقد والنقد المعادل

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد والنقد المعادل من النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والسحب على المكشوف من البنك والودائع لدى البنوك باستحقاق أصلي قدره ثلاث أشهر أو أقل من تاريخ إيداعها، خالصة من أية حجوزات.

(ل) إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو حيث يكون منطبق جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة أصول مالية مشابهة) عندما:

- ينتهي الحق من إستلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو

- تقوم الشركة بتحويل حقوقها لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو تحمّل إلزام دفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تأخير جوهري إلى طرف ثالث بمقتضى ترتيبات "تمرير من خلال"؛ وإما

- (1) لقد قامت الشركة بتحويل جوهري لكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل، أو
(2) لم تقم الشركة بتحويل كما لم تحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل ولكن قامت بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بتحويل حقوقها لإستلام التدفقات النقدية من الأصل أو قد أبرمت ترتيبات تمرير من خلال، ولم تقم بتحويل كما لم تحتفظ جوهرياً بكافة المخاطر ومنافع ملكية الأصل كما لم تقم بتحويل الرقابة والسيطرة على الأصل، فإن أصل جديد يتم الاعتراف به إلى حد مشاركة الشركة المستمرة في الأصل. في هذه الحالة، فإن الشركة تدرج أيضاً الإلتزام المرتبط. يتم قياس الموجودات المنقولة والإلتزام المرتبط على أساس أن يعكس الحقوق والالتزامات التي احتفظت بها الشركة.

عندما تتخذ المشاركة المستمرة للشركة شكل ضمان للأصل المحول، يتم قياس المشاركة بالمبلغ الأقل بين القيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى لقيمة العوض الذي قد يطلب من الشركة تسديده.

(م) انخفاض قيمة الموجودات

تعمل الشركة على مراجعة القيم الدفترية لموجوداتها (أو الوحدات المنتجة للنقد) عند تاريخ كل بيان مركز مالي وذلك لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى أن الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك، يتم تقدير القيم القابلة للإسترداد وذلك لتحديد خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت).

تحدد خسائر انخفاض القيمة بالفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها مباشرة في بيان الدخل.

في حال إسترجاع خسائر انخفاض القيمة، تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد التي تم تقديرها، ويتم الاعتراف بالزيادة كإيراد في بيان الدخل مباشرة، على أن لا تتجاوز القيمة الدفترية للأصل بعد الزيادة، قيمته الدفترية فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في السابق.

(ن) مكافأة نهاية الخدمة ومخصصات الموظفين الأخرى

تقوم الشركة بتشغيل خطتين منفصلتين لمكافأة نهاية الخدمة، يتم إظهار التفاصيل فيما يلي:

يتم إعداد ودفع المساهمات لخدمة مساهمات التقاعد المحددة للموظفين العمانيين وفقاً للمرسوم السلطاني 91/72 بموجب قانون التأمينات الاجتماعية العمانية لعام 1991. يتم إدراج المساهمات كمصروف في بيان الدخل عند تكبدها.

يتم تكوين مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين غير العمانيين وفقاً لقانون العمل العماني لعام 2003 وتعديلاته، وعلى أساس الأجر الحالي والسنوات المتراكمة من الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي، يخضع لإكمال حد أدنى لفترة الخدمة. يتم تخصيص التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. استحقاقات الموظفين للإجازة السنوية وتذاكر السفر يتم إدراجها عند استحقاقها للموظفين ويتم تكوين مخصص للإلتزامات المقدرة الناشئة نتيجة للخدمات المقدمة من قبل الموظفين حتى تاريخ بيان المركز المالي.

(س) مخصصات

يدرج المخصص عندما يكون لدى الشركة إلتزام قانوني أو إستدلالي نتيجة لحدث سابق ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج لمنافع إقتصادية لسداد الإلتزام وتم تقدير المبلغ بشكل يعتمد عليه. يتم تحديد المخصصات، إذا كان أثرها جوهرياً، بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بإستخدام معدل يعكس التقييمات الحالية بالسوق للقيمة الزمنية للنقد، وحيثما كان ذلك ملائماً، المخاطر المرتبطة بهذا الإلتزام.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ع) الدائنون والمصاريف المستحقة الدفع

يتم قيد المطلوبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع أو الخدمات التي تم الحصول عليها سواء تم المطالبة بها من قبل المورد أو لم يتم.

ف) إلغاء الإلتزامات المالية

يتم إلغاء الإلتزام المالي عندما يتم إستيفاء الإلتزام التعاقدي أو إلغاؤه أو تنتهي مدته. عندما يتم إستبدال الإلتزام مالي بالإلتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً، أو بشروط الإلتزام الحالي ويتم تعديله جوهرياً، إن ذلك الإستبدال أو التعديل يتم معاملته كإلغاء للإلتزام الأصلي وإعتراف بالإلتزام الجديد، الفرق بشأن القيم الدفترية يتم إدراجه في بيان الدخل.

ص) التسويات

تتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط في حالة وجود حق قانوني يمكن من إجراء التسوية وترغب الشركة في السداد على أساس الصافي أو تحقيق الأصل وتسوية الإلتزام في نفس الوقت.

ق) توزيعات الأرباح من الأسهم العادية

تدرج توزيعات الأرباح من الأسهم العادية كإلتزامات وتخصم من حقوق المساهمين عند إعتمادها من مساهمي الشركة. توزيعات الأرباح للسنة التي يتم إعتمادها بعد تاريخ بيان المركز المالي يتم الإفصاح عنها كحدث بعد تاريخ بيان المركز المالي.

ر) الإيرادات

يتحقق الإيراد عند احتمال تدفق مزايا اقتصادية للشركة ويمكن قياس الإيراد بصورة موثوقة. يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمبلغ المستلم مع استبعاد الخصومات النقدية والمرتجعات. تقيم الشركة ترتيبات إيراداتها وفقاً لمعايير محددة من أجل تحديد ما إذا كانت تتصرف بوصفها موكلاً أو وكيل. لقد إستنتجت الشركة بأنها تتصرف كموكّل في ترتيبات إيراداتها بشأن مبيعات البطاقات المدفوعة مسبقاً وكوكيل بشأن ترتيبات إيراداتها بشأن إصدار الفواتير وخدمات تحصيل الديون. وفيما يلي المواصفات الواجب استيفاءها قبل تحقق الإيراد:

مبيعات البطاقات المدفوعة مسبقاً:

يتم تسجيل إيرادات البطاقات المدفوعة مسبقاً في الفترة التي يتم فيها بيع تلك البطاقات، عندما تتحول مخاطر ومكافآت الملكية الكبيرة إلى المشتري، يتم عادةً عند تسليم البطاقات المدفوعة مسبقاً.

إصدار الفواتير وخدمات تحصيل الديون:

تتمثل إيرادات إصدار الفواتير وخدمات تحصيل الديون من رسوم الخدمات والعمولة المحققة على التوالي من المبالغ المصدر بها فواتير والخدمات الأخرى المقدمة التي يتم محاسبتها في الفترة حينما يتم تقديم الخدمة.

إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات الفوائد عند إستحقاقها مع الوضع في الإعتبار سعر الفائدة الفعلي.

إيرادات توزيعات الأرباح

تدرج إيرادات توزيعات الأرباح من الإستثمارات عندما ينشأ الحق بإستلام تلك المبالغ.

ي) الضرائب

ضريبة الدخل الحالية

يتم قياس موجودات ومطلوبات ضريبة الدخل الحالية للسنة الحالية والسنوات السابقة بالمبلغ المتوقع استرداده من السلطات الضريبية أو دفعه لها. يتم تكوين مخصص للضرائب وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في سلطنة عمان.

الضريبة المؤجلة

يتم عمل مخصص ضريبة الدخل المؤجلة بإستخدام طريقة المطلوبات على جميع الفروقات المؤقتة في تاريخ بيان المركز المالي بين أساس الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض إعداد التقارير المالية. دخل ضرائب الموجودات والمطلوبات المؤجلة يتم قياسه بمعدلات الضرائب التي يتم توقعها للتطبيق للفترة عند تحقيق الموجود أو تسوية المطلوب، بناءً على القوانين المطبقة في تاريخ بيان المركز المالي.

يتم إثبات ضريبة دخل الموجودات المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحل موجودات الضريبة غير المستخدمة وخسائر الضريبة غير المستخدمة للحد الذي يكون فيه ليس من المحتمل أن يتوفر ربح خاضع للضريبة وذلك لإتاحته للإستخدام مقابل الفروقات القابلة للاستقطاع وترحل موجودات الضريبة غير المستخدمة والخسائر الضريبة غير المستخدمة.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ي) الضرائب (تابع)

يتم مراجعة المبالغ الدفترية لضريبة دخل الموجودات المؤجلة في كل تاريخ بيان مركز مالي كما يتم تخفيضها للحد الذي يكون فيه ليس من المحتمل أن يتوفر ربح كافي للضريبة وذلك للإتاحة لإستخدام كل أو جزء من ضريبة دخل الموجودات المؤجلة. في تاريخ كل بيان مركز مالي يعاد تقييم موجودات ضريبة الدخل المؤجلة غير المدرجة وتدرج بالقدر الذي أصبح محتملاً أن الأرباح الخاضعة للضريبة مستقبلاً سوف تتوفر مما يسمح باسترداد موجودات ضريبة الدخل المؤجلة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بنود المعترف بها خارج الربح أو الخسارة يتم إدراجها خارج الربح أو الخسارة. يتم إدراج بنود الضريبة المؤجلة بالإرتباط مع المعاملة ذات الصلة سواء في الإيرادات الشاملة الأخرى أو مباشرة في حقوق المساهمين.

(ش) العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك المعاملات. إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تتم بالعملات الأجنبية يتم تحويلها حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. أرباح وخسائر المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية تظهر ضمن بيان الدخل.

تعتمد عملية تحديد ما إذا كان أي ترتيب تعاقدى يمثل إيجار أو يتضمن إيجار في ضوء جوهر الترتيب في تاريخ بدايته: سواء اعتمد الوفاء به على استخدام أصل أو أصول معينة، أو أن يكون الترتيب التعاقدى يتم بموجبه تحويل حق استخدام أصل.

بالنسبة للترتيبات التي تم إبرامها قبل 1 يناير 2005، يعتبر هذا التاريخ هو تاريخ بدء الترتيب وفقاً للمتطلبات الانتقالية الخاصة بتفسير لجنة معايير التقارير المالية الدولية 4.

يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروفات في بيان الدخل بنظام القسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

(ث) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ويتم احتسابها وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لعام 1974 واللوائح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

(خ) تقارير قطاعات الأعمال

يعتبر القطاع مكوناً متميزاً للشركة يعني بتقديم منتجات أو خدمات (قطاع العمل) أو بتقديم منتجات أو خدمات في إطار بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي) وهو عرضة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي تتعرض لها القطاعات الأخرى.

3. التقديرات والإجتهادات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية من الإدارة القيام بإعداد تقديرات وافتراضات تؤثر على الموجودات والمطلوبات المالية الواردة في تاريخ البيانات المالية والمخصصات الناتجة عنها والتغيرات في القيمة العادلة خلال العام وبالأخص مخصص الديون المنخفضة قيمتها حيث يتطلب تقدير مبلغ المخصص قيام الإدارة بأعداد التقديرات المناسبة. هذه التقديرات مبنية على افتراضات تتضمن العديد من العوامل التي تختلف درجة التأكد منها، ويؤدي إختلاف النتائج الفعلية عن تقديرات الإدارة إلى تغيرات في الإلتزامات المستقبلية المقدرة.

الأحكام المحاسبية الرئيسية والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة يتم إظهارها فيما يلي:

(1) فرضية إستمرارية الشركة

لقد قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة وهي مقتنعة بأن الشركة لديها الموارد للإستمرار في الأعمال للمستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية حالات عدم تأكد جوهرية التي قد تلقي شكوكاً كبيرة في قدرة الشركة على البقاء كمؤسسة مستمرة. لذلك، فيستمر إعداد البيانات المالية على أساس فرضية إستمرارية الشركة.

(2) الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تحدد إدارة الشركة الأعمار الإنتاجية التقديرية لممتلكاتها ومعدات لها لحساب الاستهلاك. يحدد هذا التقدير بعد الأخذ في الإعتبار الاستخدام المتوقع للأصل أو نتيجة التآكل والتلف الطبيعيين. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وتقوم بتعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي حيث تعتقد بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

(3) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيث أن القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي لا يمكن أن تكون مشتقة من الأسواق النشطة، وهم مصممون باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الرياضية. مدخلات هذه النماذج مستمدة من بيانات السوق القابلة للإطلاع حيثما كان ذلك ممكناً، ولكن حيث أن البيانات التي يمكن ملاحظتها في السوق غير متوفرة، يتطلب إصدار حكم لتحديد القيم العادلة.

3. التقديرات والإجتهاادات المحاسبية الهامة (تابع)

(4) مخصص للمدينين المنخفضة قيمتها

يتم عمل تقدير للمبالغ القابلة للتحويل للمدينين التجاريين عندما يكون تحصيل المبلغ بالكامل غير محتملاً. بالنسبة للمبالغ الهامة بشكل فردي، إن هذا التقدير يؤدي على أساس فردي. أما بالنسبة للمبالغ التي ليست هامة بشكل فردي، والتي فات موعد إستحقاقها، فيتم تقييمها بشكل جماعي ويطبق مخصص وفقاً لطول فترة الإستحقاق المتأخرة عن الدفع.

(5) إنخفاض قيمة المخزون

يُدرج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها، أيهما أقل. عندما يصبح المخزون قديماً أو ملغياً، يتم عمل تقدير لصافي القيمة المتوقع تحقيقها. المبالغ الهامة بشكل منفرد يتم عمل هذا التقدير على أساس فردي. المبالغ غير الهامة بشكل فردي، يتم تقييم المخزون القديم أو الملغى بشكل جماعي ويطبق مخصص وفقاً لنوع المخزون والدرجة العمرية أو الإلغاء، بناءً على أسعار البيع المتوقعة.

(6) الضرائب

توجد أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتفسير القوانين الضريبية وكمية وتوقيت الدخل الخاضع للضريبة في المستقبل. بالنظر إلى مجموعة واسعة من العلاقات التجارية وطبيعة الاتفاقات التعاقدية القائمة، الخلافات التي تنشأ بين النتائج الفعلية والافتراضات، أو تعبيرات في المستقبل تمثل هذه الافتراضات، قد يحتم إجراء التعديلات في المستقبل لحساب ضريبة الدخل والتي سجلت بالفعل. تقوم الشركة بتكوين مخصصات، استناداً إلى تقديرات معقولة، عن العواقب المحتملة لوضع اللمسات النهائية للربوط الضريبية للشركة. مقدار تلك المخصصات يستند على عوامل مختلفة، مثل الخبرة لربوط ضريبية سابقة وتفسيرات مختلفة من الأنظمة الضريبية من قبل الكيان الخاضع للضريبة ومسؤولية دائرة الضرائب.

تدرج الأصول الضريبية المؤجلة عن جميع الخسائر الضريبية غير المستخدمة إلى حد أنه من المحتمل أن الربح الخاضع للضريبة سيكون متوفر مقابل الخسائر التي يمكن الاستفادة منها. يتطلب من الإدارة إتخاذ قرار هام لتحديد مقدار الأصول الضريبية المؤجلة التي يمكن إثباتها، بناءً على التوقيت المحتمل ومستوى الأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل جنباً إلى جنب مع استراتيجيات التخطيط الضريبي في المستقبل.

4. إيرادات الإستثمار المحقق

تمثل إيرادات الإستثمار المحقق الإرباح والخسائر عن بيع الإستثمارات والإرباح والخسائر المحققة الأخرى المتعلقة

5. الإيرادات الأخرى

الإيرادات الأخرى تمثل في الاعتاب والعمولات والإيرادات المتنوعة.

6. ذمم مدينة:

31 ديسمبر 2009 ر.ع	31 ديسمبر 2010 ر.ع	ذمم مدينة
28,692,433	30,035,477	

وكانت الشركة قد تلقت يوم 5 مايو 2008، على خطاب الموافقة لمبدأ التسوية من عمانتل، والذي كان خاضعاً لموافقات عمانتل الداخلية لمزيد من الخطوط العريضة لتسوية مطالبات الشركة للفترة من يناير 2003 إلى يونيو 2007. لقد تم تعديل البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 مارس 2008 بناءً على تأثير خطاب الموافقة على التسوية المبدئية. في أبريل 2010، دعت عمانتل لعقد اجتماع أولي لمناقشة تسوية كاملة ونهائية للمطالبات. مفاوضات الشركة لا تزال قائمة مع عمانتل، والتأثير الإضافي للتسوية الكاملة والنهائية، إن وجدت، يمكن أن تتحقق وتدرج، عندما يتم التوصل إلى التسوية النهائية.

7 (أ) . الإستثمارات بالشركة الشقيقة والتابعة:

31 ديسمبر 2009 ر.ع	31 ديسمبر 2010 ر.ع	الشركات الشقيقة والتابعة
-	-	
-	-	المجموع

7(ب). الإستثمارات :

تكون الاستثمارات كما يلي :-

31 ديسمبر 2009 ر.ع	31 ديسمبر 2010 ر.ع	
(73,618)	66,038	إيرادات محققة
531,065	146,062	إيرادات غير محققة
5,067	8,025	توزيعات
462,515	220,125	المجموع

ويمكن تحليل الاستثمارات على النحو التالي :

القيمة الدفترية 2009/12/31 ر.ع	القيمة الدفترية 2010/12/31 ر.ع	القيمة السوقية 2009/12/31 ر.ع	القيمة السوقية 2010/12/31 ر.ع	
20,215	20,215	20,215	20,215	إستثمارات متاحة للبيع
2,339,102	3,717,387	2,339,102	3,717,387	إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
2,359,317	3,737,602	2,359,317	3,737,602	الاجمالي

8. قروض من البنوك وسحب على المكشوف

31 ديسمبر 2009م ر.ع	31 ديسمبر 2010م ر.ع	
2,114,209	1,042,732	قروض من البنوك وسحب على المكشوف

9. التزامات وإرتباطات

بتاريخ 30 يونيو 2010م كان لدى الشركة خطابات ضمان بنكية بمبلغ 18.474 مليون ريال عماني وفي عام 2009 بمبلغ 18.324 مليون ريال أصدرت تلك الضمانات ضمن سياق الأعمال الإعتيادية للشركة ولا تتوقع الشركة أن ينشأ عنها أية التزامات جوهرية.

31 ديسمبر 2009م ر.ع	31 ديسمبر 2010م ر.ع	
680,000	200,000	إلتزامات متعلقة بإستثمار في ممتلكات
78,000	140,000	إعادة صيانة الفروع

10. الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والوحدات التي يمتلكون فيها القدرة على التأثير بشكل هام على قراراتها المالية والتشغيلية.

دخلت الشركة في معاملات مع هذه الأطراف خلال المسار الإعتيادي للأعمال ، وتم الدخول فيها وفقاً للشروط التي تنطبق على معاملات السوق المفتوح مع الأطراف الأخرى.

طبيعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة والمبالغ التي تضمنتها هي كما يلي :-

31 ديسمبر 2009م ر.ع	31 ديسمبر 2010م ر.ع	
1,220,00	240,000	شراء ممتلكات ومعدات
-	-	تكاليف تشغيل أخرى
48,882	58,796	رسوم بنكية
41,941	43,489	مصاريف فوائد
6,165	4,157	إيرادات فوائد
8,400	16,100	أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة، لجنة التدقيق و اللجنة التنفيذية
1,725	-	رسوم وساطة
26,000	88,00	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعويضات الإدارة العليا

تتضمن الإدارة العليا في الأشخاص الذين يتمتعون بصلاحيات ومسؤوليات في التخطيط والتنفيذ والرقابة على أنشطة الشركة. أتعاب الإدارة العليا خلال السنة هي على النحو التالي :

31 ديسمبر 2009م ر.ع	31 ديسمبر 2010م ر.ع	
165,817	225,369	مزايا قصيرة الأجل
18,165	9,224	مزايا ما بعد الخدمة
184,593	264,593	

الرصيد المستحق من الأطراف ذات العلاقة:

31 ديسمبر 2009م ر.ع	31 ديسمبر 2010م ر.ع	
-	-	مستحق الدفع من قبل أطراف ذات علاقة
-	-	مستحق الدفع لصالح أطراف ذات علاقة

11. المخصصات

تغيرات مستوى الاحتياطيات خلال الفترة يمكن تحليلها كما يلي :-

إجمالي ر.ع	أخرى ر.ع	إستثمارات ر.ع	مدفوعات مقدمة ومقبوضات ر.ع	إحتياطيات
5,428,063	-	-	5,428,063	الرصيد كما في 1 ابريل 2010
464,896	-	-	464,896	الموفر خلال الفترة
(75,728)	-	-	(75,728)	المحرر خلال الفترة
-	-	-	-	الملغى خلال الفترة
5,817,231	-	-	5,817,231	الرصيد كما في 2010/12/31م

القيمة الدفترية للأصول قبل وبعد الإحتياطيات يمكن تحليلها كالتالي :-

إجمالي ر.ع	أخرى ر.ع	إستثمارات ر.ع	مدفوعات مقدمة ومقبوضات ر.ع	
39,590,310	-	3,737,602	35,852,708	القيمة قبل الإحتياطيات
(5,817,231)	-	-	(5,817,231)	الإحتياطي كما في 2010/12/31م
33,773,078	-	3,737,602	30,035,477	القيمة الدفترية كما في 2010/12/31م

12. المساهمين

تفاصيل المساهمين الرئيسيين الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة كما يلي :-

النسبة %	2009/12/31 عدد الأسهم	النسبة %	2010/12/31 عدد الأسهم	
25.00%	25,000,000	25.00%	29,999,999	الخنجي للاستثمار ش.م.م
12.63%	12,626,627	12.63%	15,151,952	صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية
8.57%	8,571,457	8.39%	10,071,068	محمد عبدالله موسى الرئيسي
5.00%	4,999,999	5.00%	5,999,998	شركة محمد وأحمد الخنجي ش.م.م
5.00%	4,999,999	5.00%	5,999,998	رقية للتنمية والاستثمار المحدودة

13. تقرير جزئي

نوع العمل

تعمل الشركة حاليا في قطاع الأعمال التالية في سلطنة عمان:

- (1) تحصيل وشراء الديون.
- (2) بيع وشراء بطاقات الهاتف (GSM) المسبقة الدفع وبطاقات الإنترنت.
- (3) الإستثمار في سوق الأوراق المالية والعقارات.

14. الحدود الجغرافية

عمليات الشركة محددة جغرافيا بسلطنة عمان.

15. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع عرض الأرقام للسنة الحالية.